



تحليل وقياس اثر المزاحمة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004 – 2022)
**Analyzing and measuring the impact of Crowding Out in
 the Iraqi economy for the period (2004 - 2022)**

أ.د سامي عبيد محمد التميمي
 Prof. Dr. Sami Obaid Muhammad Al-
 Tamimi
sami.mohammed@uobasrah.edu.iq

علياء ماجد دخيل السعداوي
 Alia Majed Dakhil Al-Saadawi
magedaliaa@gmail.com

المستخلص

يوضح البحث دور القطاع الحكومي في الاقتصاد العراقي وتأثير هذا الدور على القطاع الخاص ، حيث يلعب القطاع الحكومي دوراً حاسماً في تطور الاقتصاد العراقي ، وأن زيادة الانفاق الحكومي من خلال إنشاء فرص عمل ، وتوفير دخل لهم ، وشراء المواد اللازمة لمشاريع البنى التحتية، كل ذلك يجعل للقطاع العام دور إيجابي في الاقتصاد العراقي من جهة ، ومن جهة أخرى إن التوسع في الانفاق الحكومي في ظل الظروف الأمنية والصحية وتقلبات اسعار النفط وضعف الإيرادات الضريبية ، قد يخلق ضغطاً كبيراً على موازنة الدولة ، ويكون تأثير ذلك الضغط في خلق عجزاً مالياً في الميزانية العامة ، وبالتالي يصعب تمويل هذا التوسع في الانفاق الحكومي ، فقد تضطر الدولة الى تمويل العجز بواسطة الدين العام الداخلي والخارجي مما يزاحم القطاع الخاص على الأموال المتاحة للاقتراض عن طريق ارتفاع سعر الفائدة ، واعتمدت الدراسة في قياس أثر المزاحمة الاقتصادية بين القطاع العام والقطاع الخاص على منهجية ARDR ، كما توصلت على الرغم من اتجاه الاستثمار الخاص نحو الارتفاع كقيم مطلقة او كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ، الا ان ذلك لا يمنع من مزاحمة الاستثمار العام للقطاع الخاص وخصوصا المزاحمة على الاموال المتاحة للاقتراض للقطاع الخاص ، وذلك عندما تلجأ الحكومة للاقتراض لتمويل الزيادة في الانفاق العام ، كذلك أن العلاقة بين الاستثمارات العامة والاستثمارات الخاصة تصبح تكاملية ، أي ان الاستثمارات العامة تحفز الاستثمارات الخاصة في الاجل الطويل .

الكلمات المفتاحية :- المزاحمة الاقتصادية ، القطاع العام ، القطاع الخاص .

**Abstract**

The research aims to clarify the role of the government sector in the Iraqi economy and the impact of this role on the private sector, as the government sector plays a decisive role in the development of the Iraqi economy, and increasing government spending by creating job opportunities, providing income for them, and purchasing the necessary materials for infrastructure projects, all This makes the public sector have a positive role in the Iraqi economy on the one hand, and on the other hand, the expansion of government spending in light of the security and health conditions, fluctuations in oil prices, and weak tax revenues may create great pressure on the state budget, and the effect of that pressure will be in creating a financial deficit in the budget. The public, and therefore it is difficult to finance this expansion in government spending, as the state may be forced to finance the deficit with internal and external public debt, which competes with the private sector for the funds available for lending through high interest rates. In measuring the impact of economic competition between the public sector and the private sector, the study relied on a methodology ARDR, as it found, although private investment tends to rise in absolute terms or as a percentage of GDP, this does not prevent public investment from crowding out the private sector, especially crowding out the funds available for borrowing to the private sector, when the government resorts to borrowing to finance the increase in spending. The relationship between public investments and private investments becomes complementary, meaning that public investments .stimulate private investments in the long term

Keywords: Economic crowding out, public sector, private sector



المقدمة :

ان اتجاه تأثير الانفاق الاستثمار العام على الاستثمار الخاص ما زال محل جدل بين الاقتصاديين وبالتالي فان الاثر ما زال غير واضح وليس حاسم ، ويرتبط الامر بنتائج الدراسات التطبيقية والبراهين العملية ويعزى غموض اثر الاستثمار الحكومي الى اسباب مختلفة منها : استحواد الحكومة على النصيب الاكبر من الائتمان لتمويل عجز الموازنة الناجم عن زيادة الاستثمارات العامة ، مما يقلل من فرص المشروعات الخاصة في الحصول على الائتمان اللازم لتمويل استثماراتها ، وفي هذه الحالة تنشأ حالة المزاحمة ، حيث تزامم الاستثمارات العامة الاستثمارات الخاصة وهي مزاحمة مباشرة تنشأ بسبب الاستحواد على الائتمان .

وقد تكون المزاحمة غير مباشرة ، حيث لا تستطيع المشروعات الخاصة الحصول على التمويل بتكلفة منخفضة بسبب ارتفاع اسعار الفائدة الناجم عن الاقتراض الحكومي المتزايد ، وأيا كان الاثر فان وجود المزاحمة تعني ان العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص هي علاقة احلالية ، بيد ان العلاقة قد لا تكون كذلك في حالات اخرى ، ومنها الحالة التي يكون فيها تخصيص الاستثمار الحكومي في مشاريع البنية التحتية كالاستثمار في الطاقة والاستثمارات والنقل والصحة والتعليم ، فهذا النوع من الاستثمار يكون له اثار ايجابية على الاستثمارات الخاصة ، حيق يهيا لها مناخا استثماريا مؤاتيا وفرص تنافسية اكبر بسبب توفر البنية التحتية والخدمات الاساسية المناسبة ، وفي هذه الحالة تغدو العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص علاقة تكاملية . وتأسيسا على ما تقدم ، نحاول من خلال هذا البحث اختبار العلاقة بين الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص في العراق خلال مدة الدراسة ، او بمعنى اخر هل الاستثمار الحكومي له اثار سلبية ام ايجابية على الاستثمار الخاص .

مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث على شكل سؤال مفاده ، هل الاستثمار الحكومي في العراق يزاحم الاستثمار الخاص ؟

اهمية البحث :

تتبع اهمية البحث من اهمية العلاقة بين القطاعين العام والخاص ، وبيان تأثير دور القطاع الحكومي على القطاع الخاص .

فرضية البحث :

ان الاستثمار الحكومي يزاحم الاستثمار الخاص في العراق خصوصا في الاجل القصير



اهداف البحث :

1. توضيح المفاهيم والعلاقات النظرية لاثـر المـزاحمة
2. تحليل اتجاه الاستثمار العام والاستثمار الخاص في العراق
3. بيان فيما اذا كانت العلاقة تنافسية ام تكاملية بين الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص في العراق .

الحدود المكانية والزمانية :

الحدود المكانية تتحدد بالاقتصاد العراقي ، اما الحدود الزمانية فانها تمتد من عام 2004 ولغاية 2022 ، وتم استقصاء البيانات من مصادرها الرسمية والمتمثلة بوزارة المالية والبنك المركزي العراقي .

منهجية البحث :

يعتمد البحث منهج التحليل الاستنباطي والقياس الكمي باستخدام احدث الطرق القياسية والمتمثلة بمنهجية ARDL وبلاستعانة بحزمة البرامج الاحصائية Eviws12 .

المبحث الاول / مفهوم اثر المزاحمة وانواعها

اولا : مفهوم اثر المزاحمة

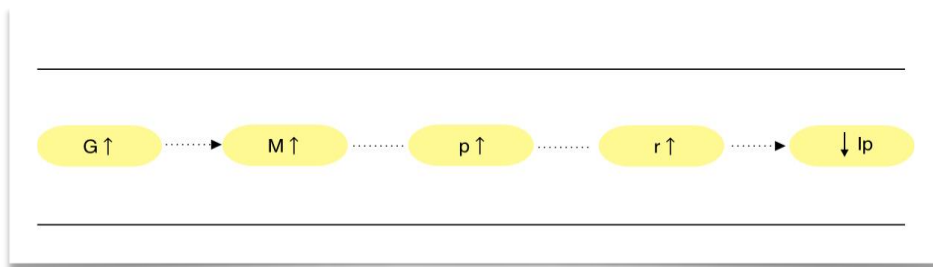
ويشير مفهوم اثر المزاحمة بشكل عام ، عندما يتم تمويل الزيادة في الاستثمارات العامة عن طريق الديون أو الضرائب، يزداد الطلب على السلع والخدمات، وبالتالي ارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض استثمارات القطاع الخاص حيث سيصبح رأس المال أكثر تكلفة ، وينصرف مفهوم اثر المزاحمة الى تنافس القطاع العام مع القطاع الخاص على الموارد الشحيحة للبلد، لذلك قد يكون للاستثمارات العامة تأثير سلبي على الاستثمارات الخاصة على المدى القصير .

وتعني المزاحمة في حالة عجز الموازنة وجود تنافس بين القطاعين العام والخاص على مصادر التمويل المحدودة. عندما يواجه الحكومة عجزاً في موازنتها فإنها قد تكون الحكومة مضطرة للاستدانة من السوق المالية أو زيادة الضرائب أو خفض الإنفاق على الخدمات العامة. وعندما تقوم الحكومة بزيادة الاقتراض من السوق المالية، فإنها تتنافس مع القطاع الخاص على الموارد المالية المتاحة ، وهذا يمكن أن يؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة على القروض والقروض السيادية، مما يؤثر على الاستثمارات الخاصة وقدرة الشركات على الاستدانة والنمو. (Yeşim , 2005 , 186 كما يشير مفهوم المزاحمة الى ذلك الانخفاض في الإيرادات الضريبية عن تمويل عجز



الميزانية الذي يحدث نتيجة لتدخل الدولة في الاقتصاد لأغراض الاستقرار الاقتصادي والنمو الاقتصادي وضمان العدالة في توزيع الدخل عن طريق زيادة نفقات الاستثمار العام. لذلك، فإن اثر المزامحة في حالة عجز الموازنة تشير إلى الصراع الذي يحدث بين الحكومة والقطاع الخاص على الموارد المحدودة، والذي يمكن أن يؤثر على النمو الاقتصادي وجودة الحياة في المجتمع. (Gray, 2001, PP : 8) ، ويلاحظ من خلال الشكل (1) ، أن أثر المزامحة الاقتصادية ، يبدأ بزيادة الإنفاق الحكومي (G) وينتهي بأنخفاض استثمارات القطاع الخاص (Ip) . وذلك من خلال زيادة الإنفاق الحكومي (G) يمكن أن تمول عن طريق زيادة الاقتراض من السوق المالية واستخدام الائتمان المصرفي مما يؤدي إلى زيادة العرض النقدي (M) في الاقتصاد الوطني ويخلق حالة من التضخم وارتفاع الاسعار (P)، حيث يزيد الطلب على المنتجات والخدمات عن العرض المتاح ، وأن ارتفاع معدلات التضخم يمكن أن يؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة (r)، حيث يحاول البنك المركزي تقليص الطلب الكلي من خلال رفع أسعار الفائدة. مما يزيد من تكلفة الاقتراض للشركات والأفراد. وتقليل الاستثمار الخاص (Ip) ، ويؤدي هذا الاثر الى تقليل النشاط الاقتصادي الخاص وتأثير ذلك على النمو والتوظيف . وبالتالي، يمكننا القول أن زيادة الائتمان، وارتفاع معدلات التضخم، وزيادة العجز الحكومي يمكن أن يؤدي إلى تقليل الاستثمار الخاص في الاقتصاد

الشكل (1) أثر المزامحة الاقتصادية في حالة العجز في الميزانية العامة



المصدر من اعداد الباحث .

وفي ضوء ما سبق ، تعرف الباحثة اثر المزامحة بأنها ، استبدال أو تهميش الاستثمارات الخاصة الذي يمكن أن تحدثه الزيادة في الإنفاق الحكومي على المستوى الاقتصادي . او الى ذلك الضغط الكبير التي تمارسه الحكومة على القطاع الخاص من خلال تقليل السيولة المصرفية الخاصة بالقطاع الخاص عن طريق زيادة الطلب على الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الحكومي، وتقليص دوره كقطاع مستقل في تطور الأنشطة الاقتصادية وتحفيزها كون تلك السيولة المصرفية مهيئه لتعزيز استثمارات القطاع الخاص .



ثانيا : أنواع المزاحمة

يمكن تصنيف المزاحمة الى صنفين اساسيين هما :-

1- المزاحمة المباشرة (اثر الازاحة الحقيقي)

تحدث المزاحمة عندما يزيد الإنفاق الحكومي والطلب على السلع والخدمات، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود وارتفاع أسعار الفائدة ، تعرف المزاحمة المباشرة أحياناً بأثر الازاحة الحقيقية نظراً لطبيعة التأثير الذي يحدث في الاقتصاد، يُطلق على هذا التأثير "الازاحة" نظراً لأن زيادة الإنفاق الحكومي تزيل أو تزامم الاستثمارات الخاصة في الاقتصاد. عندما يزيد الإنفاق الحكومي بشكل مباشر، يحدث تأثير الازاحة الحقيقية عن طريق زيادة الطلب على السلع والخدمات وبالتالي زيادة الطلب على النقود. ومع ارتفاع الطلب على النقود، يزيد السعر النقدي أو أسعار الفائدة. هذا الارتفاع في أسعار الفائدة يجعل الاستثمارات الخاصة أكثر تكلفة، وبالتالي يتم تزييفها أو "زحزحتها" من الاقتصاد. وهذا يحدث لأن الشركات والأفراد يجدون الاقتراض والاستثمار بتكلفة أعلى، مما يقلل من الاستثمار الخاص ويؤثر سلباً على النمو الاقتصادي في المجلد

(DÜNDAR , 2016, 56)

2- المزاحمة غير المباشرة (أثر الازاحة المالي).

يُشير مصطلح "الازاحة المالية" إلى الخسارة الجزئية لتكوين رأس المال الخاص نتيجة زيادة أسعار الفائدة بسبب استحواذ الحكومة على الموارد المالية من خلال تمويل العجز المالي. العجز المالي المرتفع يؤثر على تكوين رأس المال في الاقتصاد من خلال تقليل الاستثمار في القطاع الخاص والعام نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة. وفي الواقع، يمكن أن يكون العجز المالي واحداً من العوامل التي تؤثر على أسعار الفائدة، حيث يزيد الطلب على الاقتراض مما يؤدي إلى زيادة في أسعار الفائدة. عندما تكون أسعار الفائدة مرتفعة، يكون الاقتراض أكثر تكلفة وصعوبة للشركات والأفراد، مما يقلل من القروض الاستثمارية والاستهلاكية، وبالتالي يقلل من النشاط الاقتصادي والدخل في القطاع الخاص. . (الوردي ، الموسوي ، 2023 ، 111) من الجدير بالذكر إذا تم تمويل العجز عن طريق إصدار السندات والأذونات الخزينة، فإن زيادة الاستدانة من خلال هذه الإصدارات سيؤدي إلى رفع معدلات الفائدة، حيث يعد معدل الفائدة على السندات الخزينة هو معدل الفائدة الخالي من المخاطر، وأي معدل فائدة يتقاضاه القطاع المصرفي أو يدفعه للمودعين سيكون أعلى من هذا المعدل. وبالرغم من أن المصارف تحتاج إلى السندات الخزينة للاستثمار وإدارة سيولتها ومخاطرها، إلا أن اللجوء المتزايد إلى تلك الإصدارات لتمويل عجز متنامٍ في



الموازنة العامة للدولة يؤدي إلى الضغط على الاستثمار الخاص، حيث ترتفع معدلات الفائدة وتزيد تكلفة الاقتراض على قطاع الأعمال، وبالتالي يتوقف القطاع الخاص عن الاستدانة بسبب ارتفاع تكلفة الاقتراض ويحرم من الموارد المالية اللازمة لتمويل أنشطته المختصة (العمر، عبد الهادي، الحصري 2015، 5)

المبحث الثاني / تحليل الاستثمارات العامة والخاصة في العراق للمدة (2004 – 2022)

أولاً : الاستثمار العام

يلاحظ من خلال (الجدول 1-1) ان الاستثمار العام قد بلغ 4471.52 مليون دولار عام 2004 ، واخذ بالارتفاع المتواصل الى ان بلغ 51717.17 مليون دولار عام 2014 ، ثم انخفض الى (49353.70) مليون دولار عام 2015 ، بسبب تداعيات الحرب مع عصابات داعش الارهابية وما يتطلب من زيادة الانفاق العسكري ، وخلال المدة (2016 – 2019) ارتفع الانفاق الاستثماري من 53191.91 مليون دولار الى 75871.76 مليون دولار ، بسبب ارتفاع اسعار النفط خلال المدة المذكورة ، وخلال السنتين (2020 – 2021) انخفض الاستثمار العام الى 73523.92 ، 59589.89 مليون دولار على التوالي بسبب تداعيات انتشار فايروس كوفيد 19 ، ثم تحسن قليلا الى 61855.63 مليون دولار عام 2022 . اما الاستثمار العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ، فقد ارتفع من ادنى مستوى 6.38 عام 2004 الى 42.52 عام 2022 ، اما اعلى مستوى فقد بلغ 44.78 عام 2020 ، وبلغت نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الاجمالي بحدود (30%) كمتوسط للمدة (2004 – 2022) .

ثانياً : الاستثمار الخاص

يلاحظ من الجدول 1-1 : ان الاستثمار الخاص قد ارتفع من 2759.49 مليون دولار عام 2004 الى ان وصل 35508.77 مليون دولار عام 2014 ، ثم انخفض قليلا الى 32793.04 مليون دولار عام 2015 ، اما خلال المدة (2016 – 2019) فقد ارتفع الاستثمار الخاص من 35461.15 الى 61677.41 مليون دولار ، وبعد ذلك انخفض في السنتين (2020 – 2021) الى 58291.78 ، 45040.87 على التوالي . اما الاستثمار الخاص كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ، فقد ارتفع من ادنى مستوى 3.94 عام 2004 الى 32.20 عام 2022 ، اما اعلى مستوى فقد بلغ 35.50 عام 2020 ، وبلغت نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الاجمالي بحدود (17%) كمتوسط للمدة (2004 – 2022) . فيلاحظ وعلى الرغم من اتجاه الاستثمار الخاص نحو



الارتفاع كقيم مطلقة او كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ، الا ان ذلك لا يمنع من مزاحمة الاستثمار العام للقطاع الخاص وخصوصا المزاحمة على الاموال المتاحة للاقتراض للقطاع الخاص ، وذلك عندما تلجأ الحكومة للاقتراض لتمويل الزيادة في الانفاق العام .

جدول (1)

الاستثمار العام / GDP	الاستثمار الخاص GDP /	الاستثمار العام	الاستثمار الخاص	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة	السنوات
6.38	3.94	4471.52	2759.49	70093.09	2004
13.18	7.04	9287.96	4960.63	70491.08	2005
16.04	10.61	11963.43	7910.93	74567.10	2006
20.44	12.57	18156.38	11159.66	88809.41	2007
23.61	14.32	23876.26	14475.40	101111.92	2008
25.63	15.56	27319.06	16584.24	106582.97	2009
29.65	14.87	33620.57	16858.13	113407.72	2010
31.49	16.48	38407.70	20100.47	121966.00	2011
29.41	18.02	41007.43	25129.72	139440.42	2012
33.02	20.02	49553.17	30048.22	150077.34	2013
33.70	23.14	51717.17	35508.77	153474.62	2014
31.90	21.20	49350.70	32793.04	154689.34	2015
30.30	20.20	53191.91	35461.15	175573.20	2016
32.81	23.94	56549.77	41268.25	172378.21	2017
39.04	29.26	69073.48	51758.26	176918.39	2018
40.64	33.04	75871.76	61677.41	186673.30	2019
44.78	35.50	73523.92	58291.78	164203.82	2020
43.53	32.90	59589.89	45040.87	136894.17	2021
42.52	32.20	61855.63	46848.05	145485.38	2022
29.89	16.85				متوسط

الاستثمارات العامة والاستثمارات الخاصة ونسبتها من الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2004 – 2022)
(مليون دولار)

المصدر : البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، تقارير سنوية لسنوات متفرقة للمدة (2004-2022) .



المبحث الثالث / قياس اثر المزاحمة في الاقتصاد العراقي باستخدام منهجية

ARDL

ان اتجاه تأثير الاستثمار العام في الاستثمارات الخاصة ما زال محل جدل بين الاقتصاديين ويتعلق الامر بالدراسات التطبيقية والبراهين العملية ، وعلى هذا الأساس نحاول قياس اثر المزاحمة في الاقتصاد العراقي باستخدام منهجية ARDL خلال مدة الدراسة (2004 – 2022) وذلك من خلال المطالب الثلاث الاتية :

اولا : نظرة عامة في منهجية ARDL

تعد منهجية ARDL التي قام بتطويرها (Pesaran et al 2001) من الأساليب الأكثر تطورا في تقدير نماذج الاقتصاد القياسي الخاصة بالسلاسل الزمنية ، ويستخدم لدراسة التكامل المشترك بين سلسلتين زمنيتين غير متكاملة من نفس الدرجة ، وللتأكد من وجود علاقة تكامل مشترك يقدم كل من Narayan & Pesaran منهجا حديثا لاختبار العلاقة التوازنية طويلة الاجل في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) يعرف باختبار الحدود (Bound Test) ، ويعد تحليل ARDL نموذج انحدار ديناميكي ، حيث يجمع بين بين نموذج الانحدار الذاتي Autoregressive Model (AR) ونموذج فترات الابطاء الموزعة Distributed lags Model (DL) ، يعرف اختصارا بـ (ARDL) ، وتكون السلسلة الزمنية دالة في ابطاء قيمها وقيم المتغيرات المستقلة الحالية وابطاؤها بفترة واحدة او اكثر . (زياد ، محمد 61). وتتميز منهجية ARDL بمجموعة من الخصائص اهمها: (حيدر ، خورشيد ، 2019 ، 99)

- 1- يأخذ عدد كافي من فترات التباطؤ Lag Times للحصول على افضل مجموعة من البيانات في اطار النموذج العام .
- 2- يتمتع بخصائص افضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالنماذج الأخرى في اختبار التكامل المشترك .
- 3- إمكانية تطبيقه في حالة اختلاف درجة تكامل السلاسل الزمنية ، سواء كانت متكاملة من الدرجة (I)0 ، او متكاملة (I)1 او خليط منهما ، شرط ان لا تكون متكاملة من الدرجة (I)2 .
- 4- يأخذ في الاعتبار التغيرات الهيكلية في السلاسل الزمنية للمتغيرات عبر الزمن .
- 5- يعطي افضل نتائج للمعلومات على المدى الطويل وان اختبارات التشخيص يمكن اعتمادها بشكل كبير .



- 6- يمكن الحصول على نموذج تصحيح الخطأ باستخدام التحويل الخطي البسيط ، اذ يمكن قياس العلاقة قصيرة الاجل بين المتغيرات الداخلة في النموذج .
- 7- يساعد في الحصول على علاقات الاجل الطويل والاجل القصير معاً في الوقت ذاته وفي معادلة واحدة ، بدلا من معادلتين منفصلتين كما في النماذج التقليدية الاخرى .
- 8- يقدم ARDL منهجا حديثا لاختبار التكامل المشترك في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد ، تعرف بطريقة الحدود bound Testing Approach .
- يأخذ نموذج ARAL الصيغة الآتية : (حواس ، زرواط ، 2016 ، 214)

$$\Delta Y_t = \alpha + \sum_{i=1}^m \beta_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^n \phi_i \Delta X_{t-i} + \lambda_1 Y_{t-1} + \lambda_2 Y_{t-1} + \eta_t$$

حيث ان :

Y_t, X_t = المتغير التابع (Yt) ، المتغير المستقل (Xt)

λ_1, λ_2 = معاملات العلاقة طويلة الاجل Long Run

β, ϕ = معاملات العلاقة قصيرة الاجل short Run

m, n = فترات الابطاء للمتغيرات ، وليس بالضرورة ان تكون فترات الابطاء للمتغيرات

متساوية حيث ان ($m \neq n$)

η_t = حد الخطأ العشوائي الذي له وسط حسابي يساوي صفر وتباين ثابت وليس له ارتباطات

ذاتية متسلسلة فيما بينها .

ثانيا : توصيف النموذج القياسي

يتضمن توصيف النموذج بيان وتوضيح الخطوات الثلاث الآتية :

1- تحديد المتغيرات التابعة والمستقلة

المزاحمة هي الحالة التي تصف الزيادة في الاستثمارات العامة وما يترتب عليها من نقص في

الاستثمارات الخاصة سواء بشكل كلي ام جزئي ، وبالتالي فان اثر المزاحمة يتجسد بتأثير

الاستثمارات العامة في الاستثمارات الخاصة . وعلى هذا الأساس فان الاستثمارات الخاصة

كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تمثل المتغير المعتمد وسوف نرمز له $\frac{P}{GDP}$ الذي يعتمد على



التغيرات في الاستثمارات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كتغير مستقل والذي نرسم له

$$\frac{G}{GDP}$$

2- توقع العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل

في ضوء النظرية الاقتصادية لأثر المزامنة يتوقع الحصول على علاقة عكسية بين المتغير التابع والمستقل ، أي ان زيادة الاستثمارات العامة كنسبة من GDP تؤدي الى انخفاض في الاستثمارات الخاصة كنسبة من GDP ، والعكس صحيح .

3- صياغة النموذج القياسي

يمكن التعبير عن العلاقة بين المتغير التابع والمتمثل بالاستثمارات الخاصة كنسبة من GDP ، والمتغير المستقل والمتمثل بالاستثمارات العامة كنسبة من GDP وفقاً للصيغة الدالية الآتية :

$$\frac{P}{GDP} = f \frac{G}{GDP}$$

ولغرض القياس الكمي يمكن إعادة صياغة المعادلة وفقاً للصيغة الآتية :

$$\frac{P}{GDP} = \alpha + \beta \frac{G}{GDP} + \eta$$

وبإخذ اللوغارتم الطبيعي لمتغيرات النموذج تصبح المعادلة بالشكل الآتي :

$$\ln \frac{P}{GDP} = \alpha + \beta \ln \frac{G}{GDP} + \eta$$

حيث ان :

$\ln \frac{P}{GDP}$ لوغارتم المتغير التابع والمتمثل بالاستثمارات الخاصة كنسبة من GDP

$\ln \frac{G}{GDP}$ لوغارتم المتغير المستقل والمتمثل بالاستثمارات العامة كنسبة من GDP

η = المتغير العشوائي ويتضمن المتغيرات الأخرى المؤثرة في الاستثمارات الخاصة وغير الداخلة في النموذج كأسعار الفائدة وعجز الموازنة وغيرها .

α : ثابت

β : معلمة الاستثمارات العامة كنسبة من GDP ، والتي تعبر عن مدى تأثير الاستثمارات العامة في الاستثمارات الخاصة كنسبة من GDP ، فإذا كانت إشارة المعلمة موجبة فهذا يعني ان العلاقة تكاملية بين الاستثمارات العامة والخاصة ، وإذا كانت إشارة المعلمة سالبة فهذا يعني ان العلاقة تنافسية بين الاستثمارات العامة والخاصة .



ولقد تم الحصول على البيانات المتعلقة بمتغيرات النموذج من التقارير والنشرات الرسمية الصادرة من وزارة التخطيط ووزارة المالية والبنك المركزي العراقي .

ثالثاً: تقدير النموذج القياسي وتفسير النتائج

لتقدير العلاقة بين تقلبات اسعار النفط العالمية والموازنات الاستثمارية في طار منهجية ARDL نتبع الخطوات الاتية :

1- اختبار استقرار السلاسل الزمنية

عادة ما تكون السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية بانها غير مستقرة وتتضمن اتجاه زمني مما يجعل عملية التقدير والانحدار متحيزة والحصول على نتائج مزيفة، ولغرض الوصول الى نتائج صحيحة ومتسقة لابد من اجراء اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة لغرض التأكد من استقرارها وخلوها من جذر الوحدة .

وهناك عدة اختبارات لجذر الوحدة اهمها اختبار فيليبس – بيرون الذي يعتمد على اختبار ثلاث نماذج للانحدار (ثابت ، ثابت واتجاه ، بدون ثابت واتجاه) ومستويات معنوية مختلفة (1% ، 5% ، 10%) ، وسوف نعتمد نموذج (ثابت واتجاه) وعند مستوى معنوية (5%) كونها تمثل افضل النماذج . من خلال اختبار الفرضيات الاتية :

H0 : فرضية العدم : عدم استقرار السلاسل الزمنية

H1 : الفرض البديل : استقرار السلاسل الزمنية

تكون السلسلة الزمنية مستقرة وخالية من جذر الوحدة ، اذا كانت قيمة الاحتمالية (Prob.) اقل من 5% ، او قيمة (t المحسوبة) اكبر من قيمة (t الجدولية) ، وفي هذه الحالة ترفض فرضية العدم ويقبل الفرض البديل والعكس صحيح .

يظهر الجدول (2) نتائج اختبارات فيليبس بيرون وكالاتي :

1- ان سلسلة متغير الاستثمارات الخاصة (LnP) مستقرة في المستوى ، اذا ان قيمة t المحسوبة 6.485699 وهي اكبر من مثيلتها الجدولية 3.690814 وقيمة الاحتمالية اقل من 5% اذ بلغت 0.0003 ، مما يعني ان السلسلة متكاملة من الدرجة (I)0 .

2- ان سلسلة متغير الاستثمارات العامة (LnG) مستقرة في المستوى ، اذا ان قيمة t المحسوبة 7.846242 وهي اكبر من مثيلتها الجدولية 3.690814 وقيمة الاحتمالية اقل من 5% اذ بلغت 0.0000 ، مما يعني ان السلسلة متكاملة من الدرجة (I)0 .

وطالما كلا السلسلتين متكاملتان في نفس الدرجة (I)0 ، فيمكننا استخدام منهجية ARDL



جدول (2) : اختبار فيلبس بيرون PP

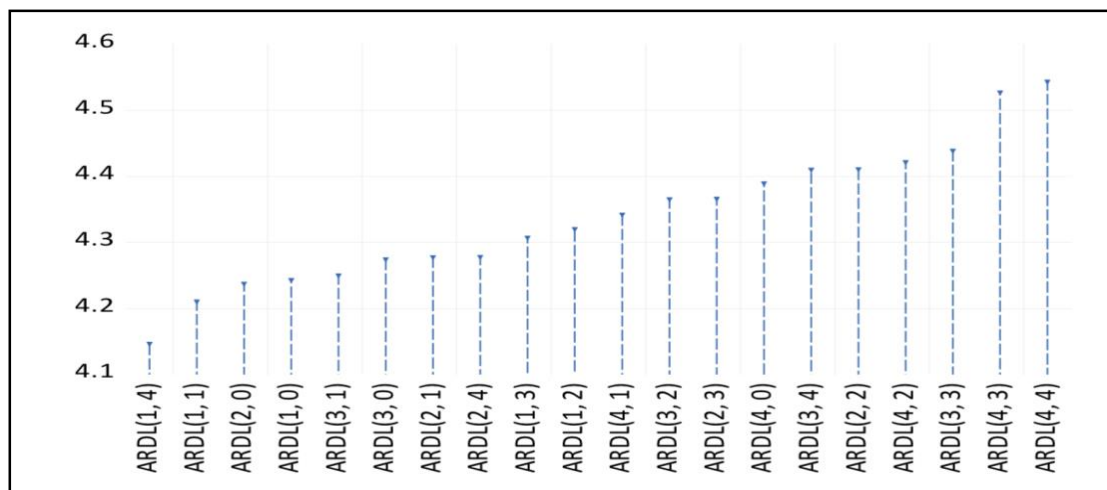
الرتبة	اختبار فيلبس - بيرون				مستوى المعنوية %	المتغيرات
	الفرق الأول		المستوى			
	الاحتمالية	ثابت واتجاه	الاحتمالية	ثابت واتجاه		
I(0)	-	-	0.0003	3.690814	5%	LnP
		-		6.485699		
I(0)	-	-	0.0000	3.690814	5%	LnG
		-		7.846242		

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج EVIEWS12 .

2- تحديد فترات الابطاء المثلى لنموذج ARDL

يتسم نموذج ARDL باختيار فترات الابطاء ديناميكية ، وبذلك تم تحديد النموذج (ARDL)1,4 كأفضل نموذج من بين 20 نموذج ، وفقا لمعيار Akaike Information Criteria أي تحديد فترة ابطاء واحدة للمتغير المعتمد (الاستثمارات الخاصة) ، واربع فترات ابطاء للمتغير المستقل (الاستثمارات العامة) . وكما موضحة في الشكل ادناه :

شكل - 5 : فترات الابطاء المثلى لنموذج ARDL وفقا لمعيار (AIC)



المصدر : نتائج حزمة البرامج Eviws12

ويوضح (الجدول -3) : نتائج تقدير نموذج (ARDL)1,4 ، ويلاحظ ان المتغير المستقل (الاستثمارات العامة) متباطئة اربع فترات زمنية ، وان معلمة الاستثمارات العامة في الفترات



الثلاث الأولى ذات إشارة سالبة ، مما يعني وجود علاقة عكسية بين الاستثمارات العامة والاستثمارات الخاصة ، وهو ما يؤكد اثر المزاحمة وان العلاقة بين الاستثمارات العامة والخاصة تنافسية ، أي ان زيادة الاستثمارات العامة بوحدة واحدة يؤدي الى انخفاض الاستثمارات الخاصة بنسبة (-0.24) في الفترة الأولى ، و (-0.32) في الفترة الثانية ، و (-0.09) في الفترة الثالثة . اما في فترة الابطاء الرابعة تصبح معلمة الاستثمارات العامة ذات إشارة موجبة (0.29) ، مما يؤكد العلاقة التكاملية بين الاستثمارات العامة والخاصة ، أي ان الاستثمارات العامة تؤدي الى زيادة الاستثمارات الخاصة كالاستثمار في مشاريع البنى التحتية . ويستنتج من ذلك ، ان العلاقة بين الاستثمارات العامة والخاصة تنافسية في الاجل القصير ، وربما يعود السبب في ذلك الى لجؤ الحكومة في بعض السنوات الى تمويل عجز الموازنة عن طريق الاقتراض الداخلي وبالتالي منافسة القطاع الخاص على الأموال المتاحة للاستثمار . اما في الاجل الطويل فتكون العلاقة تكاملية بسبب الاستثمارات العامة في مشاريع البنى التحتية وانعكاسها بشكل إيجابي على تحفيز الاستثمارات الخاصة .

وتجدر الإشارة ان الاستثمارات العامة تفسر بحدود 94% من التغيرات في الاستثمارات الخاصة ، كما يظهر ذلك من قيمة معامل التحديد R^2 ، وان النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي ، كما يبين اختبار درين واتسون ، وان جودة النموذج جيدة لان قيمة احتمالية اختبار F-Prob اقل من 5% .

جدول – 3: تقدير نموذج ARDL(1,4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
P(-1)	0.757304	0.241956	3.129921	0.0140
G	0.617770	0.222798	2.772781	0.0242
G(-1)	-0.247985	0.298332	-0.829846	0.4307
G(-2)	-0.323898	0.271940	-1.191065	0.2678
G(-3)	-0.097768	0.282848	-0.345654	0.7385
G(-4)	0.293164	0.177221	1.654229	0.1367
C	-1.280305	4.423282	-0.289447	0.7796
R-squared	0.971346	Mean dependent var	23.37667	
Adjusted R-squared	0.949856	S.D. dependent var	7.376257	
S.E. of regression	1.651750	Akaike info criterion	4.146273	
Sum squared resid	21.82624	Schwarz criterion	4.476696	
Log likelihood	-24.09705	Hannan-Quinn criter.	4.142753	
F-statistic	45.19955	Durbin-Watson stat	2.106908	
Prob(F-statistic)	0.000010			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر : نتائج حزمة البرامج Eviws12
3- اختبار مدى ملائمة وجودة النموذج المستخدم

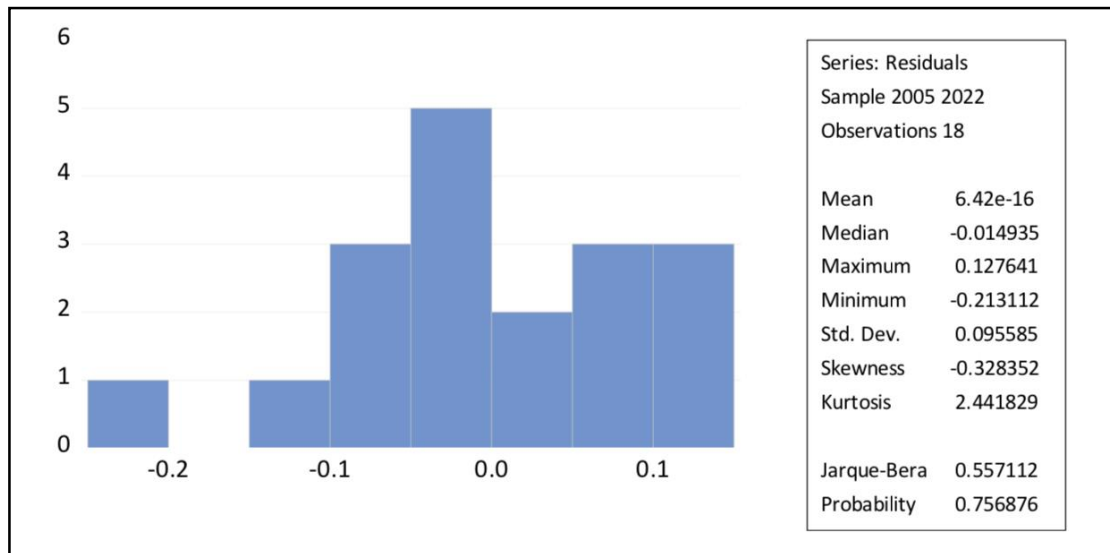
هناك مجموعة من الاختبارات للكشف عن جودة النموذج المقدر وهي :



أ- التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي

يعد اختبار Jarque Bera الاختبار الملائم للكشف فيما اذا كانت سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه ، وذلك من خلال اختبار الفرضيات الآتية :
فرضية العدم : عدم وجود مشكلة التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي
فرضية البديلة : وجود مشكلة التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي
ويظهر (الشكل -6) ان قيمة احتمالية اختبار (JB) غير معنوية ، تساوي ((0.557112 أي انها اكبر من 5% ، مما يستدعي قبول فرضية العدم الذي يشير ان سلسلة البواقي تتوزع توزيع طبيعي .

شكل - 6 : اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي Jaque Bera



المصدر : نتائج حزمة البرامج Eviws12

ب- اختبار مشكلة عدم تجانس التباين Heteroskedasticity

يعد اختبار Breusch-Pagan-Godfrey الاختبار الملائم للكشف عن مشكلة عدم تجانس التباين لسلسلة البواقي ، وذلك من خلال اختبار الفرضيات الآتية :
فرضية العدم : عدم وجود مشكلة تجانس التباين لسلسلة البواقي
فرضية البديلة : وجود مشكلة تجانس التباين لسلسلة البواقي
ويظهر (الجدول -4) ان قيمة احتمالية F-Statistic غير معنوية ، تساوي ((0.4487 أي انها اكبر من 5% ، مما يستدعي قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة تجانس التباين لسلسلة البواقي .



جدول – 4: اختبار مشكلة تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	0.845756	Prob. F(2,15)	0.4487
Obs*R-squared	1.824114	Prob. Chi-Square(2)	0.4017
Scaled explained SS	0.913215	Prob. Chi-Square(2)	0.6334

المصدر : نتائج حزمة البرامج Eviws12

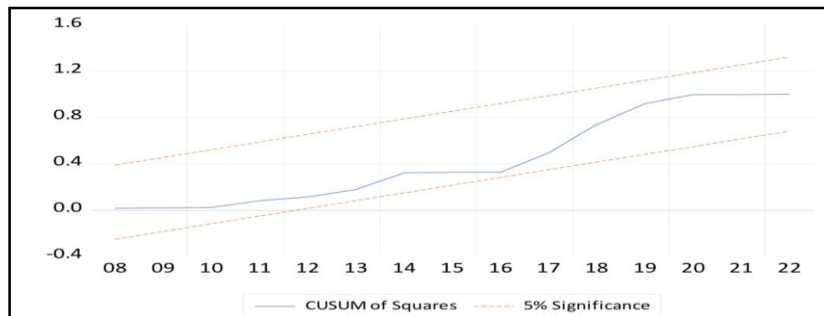
د- اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج

يعد اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي GUSUM OF Squares افضل الاختبارات الملائمة للكشف عن خلو بيانات النموذج من أي تغيرات هيكلية قد تؤثر سلبا في جودة النموذج المقدر ، وذلك من خلال اختبار الفرضيات الاتية :

فرضية العدم : عدم وجود مشكلة التغيرات الهيكلية (استقرار النموذج)

فرضية البديلة : وجود مشكلة التغيرات الهيكلية (عدم استقرار النموذج)

فاذا وقع منحنى GUSUM OF Squares بين حدي القيمة الحرجة سيتم قبول فرضية العدم وسيكون النموذج مستقراً . ويظهر من الشكل (7) ان المنحنى يقع بين القيم الحرجة مما يعني ان النموذج المقدر (ARDL)1,0 مستقر وبالإمكان الاعتماد عليه في تقديرات العلاقات طويلة الاجل وقصير الاجل بين الاستثمارات العامة والخاصة .



شكل –7: اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج

المصدر : نتائج حزمة البرامج Eviws12

رابعا : اختبار التكامل المشترك (اختبار الحدود) للاجل الطويل

يستخدم اختبار الحدود (Bounds Test) للكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات النموذج في اطار منهجية ARDL ، ويتم ذلك من خلال اختبار الفرضيات الاتية :



فرضية العدم : عدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات النموذج
فرضية البديلة : وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات النموذج
فاذا كانت قيمة إحصائية F-Statistic اقل من الحدود الدنيا للقيم الحرجة يعني ذلك عدم وجود
تكامل مشترك بين المتغيرات ، اما اذا كانت قيمة إحصائية F-Statistic اكبر من الحدود العليا
للقيم الحرجة يعني ذلك وجود تكامل مشترك بين المتغيرات ، وفي حالة وقوع قيمة إحصائية F-
Statistic بين الحدود الدنيا والعليا للقيم الحرجة يعني منطقة غير محسومة فيما اذا كان هناك
تكامل مشترك بين متغيرات النموذج .

ويلاحظ من خلال (الجدول – 5) ان قيمة إحصائية F-Statistic تساوي (18.04005) وهي
اكبر من الحدود العليا للقيم الحرجة عند جميع مستويات المعنوية. مما يعني وجود تكامل مشترك
او علاقات توازنية طويلة الاجل بين الاستثمارات العامة والاستثمارات الخاصة .

Bounds Test – 5: اختبار الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	18.04005	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر : نتائج حزمة البرامج Eviws12

خامسا : نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

جدول – 6: نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(P)				
Selected Model: ARDL(1, 4)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 02/07/24 Time: 12:57				
Sample: 2004 2022				
Included observations: 15				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(G)	0.617770	0.147398	4.191166	0.0030
D(G(-1))	0.128502	0.154652	0.830908	0.4301
D(G(-2))	-0.195396	0.156825	-1.245953	0.2480
D(G(-3))	-0.293164	0.146481	-2.001383	0.0803
CointEq(-1)*	-0.242696	0.097088	-2.499761	0.0370
R-squared	0.699895	Mean dependent var	1.308667	
Adjusted R-squared	0.579854	S.D. dependent var	2.279235	
S.E. of regression	1.477371	Akaike info criterion	3.879606	
Sum squared resid	21.82624	Schwarz criterion	4.115623	
Log likelihood	-24.09705	Hannan-Quinn criter.	3.877092	
Durbin-Watson stat	2.106908			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر : نتائج حزمة البرامج Eviws12



سادسا : اختبار العلاقة السببية

يوضح الجدول -7 : نتائج اختبار سببية Granger بين الاستثمارات العامة والاستثمارات الخاصة في الاجل القصير ، اذ تم اختبار فرضيات العدم الاتية :

الفرضية الأولى : عدم تأثير الاستثمارات العامة (LnG) في الاستثمارات الخاصة (Lnp)

الفرضية الثانية : عدم تأثير الاستثمارات الخاصة (Lnp) في الاستثمارات العامة (LnG)

وجاءت النتائج مطابقة للواقع الاقتصادي ، اذ ان قيمة احتمالية الفرضية الأولى غير معنوية ، مما يستدعي رفض فرضية العدم وقبول فرضية البديلة ، أي ان الاستثمارات العامة تؤثر في الاستثمارات الخاصة خلال مدة الدراسة .

كذلك فان قيمة احتمالية الفرضية الثانية فقد كانت غير معنوية ، مما يستدعي رفض فرضية العدم وقبول الفرض البديل التي تنص على تأثير الاستثمارات الخاصة في الاستثمارات العامة ويستنتج من ذلك وجود تأثير متبادل بين الاستثمارات العامة والخاصة .

جدول - 7 : اختبار سببية كرانجر

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 02/06/24 Time: 12:33			
Sample: 2004 2022			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LNG does not Granger Cause LNP	17	0.45191	0.6468
LNP does not Granger Cause LNG		1.98120	0.1805

المصدر : نتائج حزمة البرامج Eviws12

سابعاً / السياسات المقترحة للحد من المزاحمة في الاقتصاد العراقي

يمكن اتباع عدة سياسات مقترحة للحد من أثر المزاحمة في الاقتصاد العراقي ، وأن سياسات الحد من المزاحمة بعضها يتعلق بالقطاع العام وبعضها الآخر يتعلق بالقطاع الخاص ويمكن إيجاز هذه السياسات التي يمكن تنفيذها بالاتي:

1/ ترشيد هيكل الإنفاق العام .

ترشيد هيكل الإنفاق العام يشمل جوانب مختلفة، بدءاً من الإنفاق الاستثماري إلى الإنفاق الجاري. يتم تحقيق ترشيد الإنفاق الاستثماري من خلال إعداد برامج إنفاق تشمل على مجموعة من المشاريع الاستثمارية المنتجة، والتي تتمتع بمبررات موضوعية اقتصادية وعملية. تسهم هذه



المشاريع في زيادة القدرة الإنتاجية ودعم عملية النمو الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل. بالإضافة إلى ذلك، يتم التركيز على إصلاح وتطوير مشاريع القطاع العام من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات. يتضمن ذلك تحرير إدارة المشاريع العامة من التدخل السياسي والإداري، ومنحها درجة أكبر من الحرية والاستقلالية في اتخاذ قرارات العمل والاستثمار والتسعير. كما يتطلب الأمر تقديم الدعم المالي للمشاريع التي تهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية واضحة. أما بالنسبة للمشاريع التي تجد صعوبة في مواجهة منافسة المشاريع الخاصة التي تمارس نفس النشاط، فإن الخيار الأفضل هو نقل ملكيتها إلى القطاع الخاص إذا كان التحويل غير ممكن. فيما يتعلق بالإنفاق الجاري، يتم توزيع المبلغ المخصص له على عناصر ضرورية مثل تمويل تكاليف التشغيل في مشاريع التنمية الاقتصادية، وسداد الفوائد الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وتمويل مشاريع إنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية، وتمويل مختلف أشكال المعونات الاقتصادية والاجتماعية. (Monadjemi، lodewijks، 2015، 112)

باختصار، ترشيد هيكل الإنفاق العام يتطلب توجيه الإنفاق بطريقة فعالة واقتصادية، من خلال تركيز الاستثمارات في المشاريع المنتجة وداعمة للنمو الاقتصادي، وتوجيه الإنفاق الجاري لتلبية الاحتياجات الضرورية وتحقيق التنمية الشاملة.

2/ تخطيط وإدارة الإنفاق العام .

تهدف عملية تخطيط وإدارة الإنفاق العام إلى إصلاح سياسات الإنفاق والتغلب على النقائص الواضحة في تخطيط وإدارة برامج الإنفاق العام. يتم ذلك من خلال اتخاذ إجراءات محددة، مثل استخدام التقنيات المتقدمة في مجال ميزانيات البرامج وأداء البرامج. يجب أيضاً ضمان وجود عنصر الموضوعية والواقعية في تصميم برامج الإنفاق العام، حيث تهدف هذه البرامج إلى تحقيق الإصلاح الاقتصادي ودمج عوامل تكاليف الصدمات الخارجية. بالإضافة إلى ذلك، يتعين على صانعي القرار الاقتصادي الالتزام بتنفيذ الإصلاحات المطلوبة، مع وجود رؤية واضحة لأولويات الإصلاحات الهيكلية. يتحقق الإصلاح الاقتصادي عندما يتم تنفيذ هذه الإصلاحات بشكل جاد وفعال، مما يؤدي إلى تحقيق التحسينات المطلوبة في النظام الاقتصادي. (أسماعيل، 2019، 105)

3/ الشمول المالي وتعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة .

يجب تعزيز الشفافية في القطاع المصرفي عن طريق ضمان نشر المعلومات المالية والمصرفية الرئيسية بشكل منظم ومتاحة للجمهور. يجب أيضاً تعزيز الحوكمة في المؤسسات المصرفية من



خلال تعيين مجالس إدارة قوية ومستقلة وتعزيز دور الرقابة والمساءلة وتطبيق قوانين صارمة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والفساد المالي. يجب أيضاً تعزيز التعاون بين الجهات الرقابية المختلفة لتبادل المعلومات والتحقيق في القضايا ذات الصلة بالفساد المصرفي. يجب تعزيز وتنويع خيارات التمويل غير المصرفي للشركات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، مثل تطوير سوق الأوراق المالية وتعزيز دور رأس المال الاستثماري وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ذلك يقلل من الاعتماد الكبير على القروض المصرفية ويقلل من المزاخمة الاقتصادية بين القطاعين. (الرفيعي ، 2020 ، 41) ويمكن تعزيز الوصول إلى التمويل للقطاع الخاص من خلال توفير مزيد من الائتمانات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الناشئة. يجب تحسين الإجراءات والشروط للحصول على الائتمان وتبسيط العمليات المصرفية لتشجيع المشاريع الصغيرة على الحصول على التمويل اللازم. حيث يمكن تقديم ضمانات الائتمان من قبل الحكومة أو المؤسسات المالية الدولية لتحفيز المؤسسات المصرفية على تقديم المزيد من الائتمان للقطاع الخاص. يمكن أن تساعد هذه الضمانات في تخفيف المخاطر المصرفية وتشجيع المؤسسات المالية على زيادة قروضها للشركات الصغيرة والمتوسطة. (حسين ، 2019 ، 34) يمكن للحكومة من تقديم مجموعة من الحوافز المالية والضريبية لتشجيع الشركات على الاستثمار في القطاع الخاص. حيث يمكن للحكومة تقديم تخفيضات ضريبية للشركات التي تستثمر في قطاعات محددة أو في مناطق تحتاج إلى التنمية الاقتصادية. قد تقدم الحكومة مثلاً تخفيضات في ضريبة الدخل أو ضريبة الشركات للقطاعات الزمنية محددة ويمكن للحكومة تقديم دعم مالي مباشر للشركات من خلال توفير القروض الرخيصة أو الضمانات المالية للاستثمارات الرأسمالية. هذا يمكن أن يخفف من التكاليف الباهظة للشركات في توسيع وتحديث قدراتها وتطوير البنية التحتية. بالإضافة إلى ذلك تقديم إعفاءات جمركية أو تخفيضات في الرسوم الجمركية على المعدات والمواد اللازمة للشركات من قبل الحكومة ، هذا يساعد على تخفيض تكاليف الاستيراد وتعزيز قدرة الشركات على الوفاء بمتطلبات الإنتاج والتوسع.

4 / تخفيض طلب الائتمان الحكومي

يمكن للحكومة من تخفيض اعتمادها على القروض المصرفية ، خاصة في الأزمات الاقتصادية العالمية وانخفاض أسعار النفط . يمكن للحكومات اتخاذ إجراءات لتقليل مزاخمة الائتمان الداخلي وتوفير بيئة أكثر استقراراً للنظام المصرفي والاقتصاد بشكل عام. يجب أن تتبع الحكومة استراتيجية متوازنة للتعامل مع الأزمات الاقتصادية وتقليل مزاخمة الائتمان الداخلي. أي بدلاً



من الاعتماد بشكل حصري على القروض الداخلية، يمكن للحكومة تحفيز وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير بيئة استثمارية ملائمة وتقديم حوافز للشركات الأجنبية. هذا يمكن أن يساهم في جلب التمويل الخارجي وتقليل الاعتماد على القروض الداخلية ، ويمكن للحكومة زيادة التمويل الحكومي من خلال إصدار السندات الحكومية وجذب الاستثمارات من المستثمرين الدوليين. هذا يمكن أن يساهم في تمويل النفقات العامة وتخفيف الضغط على النظام المصرفي (أحمد ، 2020 ، 4)

5/ الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

تعد الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وسيلة مهمة لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والمجتمعات. وتتطلب الشراكة بين القطاعين العمل بشكل متبادل وتوثيق العلاقات والتعاون وتحديد المسؤوليات وتوضيح الأهداف المشتركة، وتحقيق التوافق في الرؤى والمخططات والإجراءات المتخذة. وتمكن الشراكة بين القطاعين من تحقيق المزيد من الفوائد وتقليل المخاطر، وتحسين استخدام الموارد والتحكم في التكاليف، وتحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة والإنتاجية والتنافسية. (محمد، 2016، 53) تعد الشراكة بمفهومها العام عبارة عن اتفاقية تعاون بين أطراف مختلفة، يتم فيها تبادل المصالح والموارد والخبرات والمسؤوليات من أجل تحقيق أهداف مشتركة ومنفعة متبادلة. وتطبق مفاهيم الشراكة على العديد من المجالات والقطاعات، وتختلف حسب مجال التطبيق. وفي سياق الشراكة بين القطاعين، تعني الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص التعاون والتنسيق بين الحكومة والشركات الخاصة من أجل تحقيق أهداف مشتركة تتعلق بتطوير الاقتصاد والمجتمع. وتعتبر الشراكة بين القطاعين وسيلة مهمة لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والمجتمعات. وتتطلب الشراكة بين القطاعين العمل بشكل متبادل وتوثيق العلاقات والتعاون وتحديد المسؤوليات وتوضيح الأهداف المشتركة، وتحقيق التوافق في الرؤى والمخططات والإجراءات المتخذة. ويمكن أن تشمل الشراكة بين القطاعين العديد من الأنشطة والمجالات المختلفة، مثل الاستثمار في المشاريع الكبرى، والإنتاج والتصنيع، والتمويل، والإدارة والتخطيط، والبحث والتطوير، والتدريب والتعليم. (الرشيد، 2007، 3)

تلعب الشراكة بين القطاعين دورًا مهمًا في تحقيق التنمية المستدامة، حيث تساعد على تعزيز التعاون والتنسيق بين القطاع العام والقطاع الخاص في مجالات متعددة، مثل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتهدف الشراكة بين القطاعين إلى تحقيق أهداف مشتركة تتعلق بتنمية



الاقتصاد والمجتمع وحماية البيئة، وتحسين جودة الحياة للمجتمعات المحلية وتعزيز التنمية المستدامة. يمكن للشركات الخاصة توفير الموارد المالية والتقنية اللازمة لتنفيذ المشاريع الكبرى التي تحتاجها الحكومة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وكذلك يمكن للشراكة بين القطاعي أن توفر فرص العمل للمجتمعات المحلية وتعزيز التنمية الاقتصادية، مما يساعد في تحسين جودة الحياة وتخفيض مستوى الفقر وتحسين الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم والنقل والإسكان، وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمجتمعات المحلية. ولذلك، تعد الشراكة بين القطاعين أداة مهمة لتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز التعاون والتنسيق بين القطاعين يساهم في تعزيز الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. (104-ESN Ve ERDEM 102, 2013,)

الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات

1. ان العلاقة بين الاستثمارات العامة والاستثمارات الخاصة تنافسية، أي ان الاستثمارات العامة تزاخم الاستثمارات الخاصة خصوصا في الاجل القصير .
2. ان العلاقة بين الاستثمارات العامة والاستثمارات الخاصة تصبح تكاملية، أي ان الاستثمارات العامة تحفز الاستثمارات الخاصة في الاجل الطويل .
3. يوجد تأثير باتجاه واحد من الاستثمار الحكومي الى الاستثمار الخاص
4. توجد علاقة توازنية طويلة الاجل بين الاستثمارات العامة والخاصة ، وبالإمكان تصحيح الاختلال في الاجل القصير لحين الوصول الى التوازن في الاجل الطويل .

ثانيا : التوصيات

1. تشريع قانون ينظم العلاقة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص
2. تشجيع وتحفيز المشاريع المشتركة بين القطاع العام والقطاع الخاص
3. توجيه الاستثمارات الحكومية نحو مشاريع البنية التحتية التي من شأنها تحفيز الاستثمارات الخاصة

4. توفير المناخ الاستثماري الملائم لعمل القطاع الخاص

المصادر والمراجع

1. الافندي، محمد أحمد ، النظرية الاقتصادية الكلية، السياسة والممارسة، الطبعة الاولى، الامين للنشر والتوزيع، 2012،



2. _ ابراهيم صالح العمر ، محمد عبد الهادي ديانا بولس الحصري اثر عجز الموازنة على معدل الفائده في الأردن، (1996_2008)، مجلة دراسات العلوم الإدارية للمجلد 40، العدد 1 ، 2013
- 3- الموسوي ، امير علي خليل الوردني ، زينب داود سلمان تاتير الاقتراض الحكومي من المؤسسات المصرفية في حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص ، مجلة اداب الكوفة ، العدد 56 ، جزء 3 ، 2023
- 4- حواس ، امين و زرواط ، فاطمة الزهراء ، واردات السلع الرأسمالية والنمو الاقتصادي في الصين : منهجية ARDL ، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي ، العدد 25 ، الجزائر ، 2016
- 5- زياد ، بوعزة ، و محمد ، رتيعة ، ، استخدام نموذج ARDL لقياس اثر المتغيرات الاقتصادية في التكوين الرأسمالي الثابت ، مجلة الاستراتيجية والتنمية ، المجلد 9 ، العدد 3 ، الجزائر ، 2019
- 6- حيدر ، خالد ، خورشيد ، فيصل علي ، دور رأس المال البشري في نمو الاقتصاد العراقي (1980 – 2016). المجلة العلمية لجامعة جيهان – السليمانية ، المجلد(3) ، العدد (1) .
- 7- الرفيعي ، افتخار محمد مناحي ، دور البنك المركزي العراقي في تحقيق الشمول المالي ، مجلة كلية الاسراء الجامعة للعلوم الاجتماعية والانسانية ، مجلد 2 ، العدد 2 ، 2020
- 8- حسين ، أبتسام علي ، سبل اصلاح وتطور القطاع المصرفي في العراق ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 58 ، الكلية التقنية الادارية ، 2019
9. أحمد ، محمد أبراهيم ، تحليل وتقويم الائتمان المصرفي في العراق للمدة (2018-2010) ، المجلة العلمية لجامعة جيهان -السليمانية ، المجلد 4 العدد 2 ، ، كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة التنمية البشرية -السليمانية، 2020
10. محمد، متولي دكروري محمد دراسة عن الشراكة مع القطاع الخاص مع التركيز على التجربة المصرية وزارة المالية المصرية، قطاع مكتب الوزير، الإدارة العامة للبحوث المالية 2016،
11. الرشيد، عادل محمود إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص (المفاهيم - النماذج - التطبيقات) القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، الطبعة الثانية، 2007
12. أسماعيل، نيا شاهر، مازن عبد الرسول سلمان، " الضبط اللغوي من أصول صناعة المعجم العربي"، بحث منشور، كلية التربية الأساسية، جامعة ديالى ، 2019



13. بن سعود ، عطاللة، بو ثلجة ، عبد الناصر، اثر مزاحمة الانفاق الحكومي للاستثمار الخاص في الجزائر ، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ، جامعة الوادي ، العدد السابع، المجلد الثاني.

المصادر الاجنبية

1. Erol ESEN Ali ERDEM, Kamu-Özel Ortaklığının Değişen Koşulları: Türkiye Örneği ,Elektronik Siyaset Bilimi Araştırmaları Dergisi,Haziran 2013 Cilt: 4 Sayı:22001
2. Alison ،Gray Definitions of Crowding and the Effects of Crowding on Health: A Literature Review ،The Ministry of,Social Policy، New Zealand . ISBN: 0-478-25101-73. Kuştepelı، Yeşim Effectiveness of Fiscal Spending: CrowdingOut and/or Crowding-In?(Yönetim ve ekonomi ، Türkiye ، 121 ” 2005
- 4.ÖzlemDÜNDAR, Kamu Yatırımlarının Özel Sektör Yatırımlarını Dışlama Etkisi: Türkiye Örneği , Dokuz Eylül Üniversitesi İktisadi ve İdari Bilimler Fakültesi DergisiCilt:31, Sayı2016